

احفظوا رؤوسكم

وربما لاحقا الادارة سيدركون، اذا ادركوا، انهم كانوا وسيلة. والوسيلة لا تجني شيئا في النهاية بل تحرق او تحترق ويحترق معها كل الذين تعبر عنهم او تقول انها تعبر عنهم.

طبعاً، ليس مطلوباً من هؤلاء، كما قد يتبادر الى اذهان البعض، التكويج، بل الانتظار، على الاقل، والصبر والابتعاد عن الادعاء كي لا يدفع اللبنانيون كلهم الثمن واستذكار المثل الذي يقول: عند تغيير الدول احفظ رأسك.

سركيس نعوم

يبدو ان الكونغرس الاميركي بمجلسيه النواب والشييوخ المعروف بعدائه لسوريا وبمعارضته لسياساتها ولا سيما منها الاقليمية قد بدأ يعدّ العدة لممارسة ضغط عليها منذ اواسط شهر نيسان الماضي وذلك عندما اقترح عدد من اعضائه مشروع قانون مفصل يشرح ما يرون أنه دورها في دعم الارهاب ومنفذيه من فلسطينيين ولبنانيين واستمرارها في محاولة الحصول على اسلحة صاروخية بعيدة المدى وعلى تطوير اسلحة دمار شامل بيولوجية وكيميائية، وينتقد وجودها العسكري في لبنان بل هيمنتها عليه بواسطة ويدعو الى انسحابها منه والى الكف عن خرق الحظر الدولي على العراق ويطلب من الادارة الاميركية في الوقت نفسه فرض عقوبات عليها في حال عدم تجاوزها.

واهمية خطوة الكونغرس هذه انها ليست توصية تستطيع الادارة تجاهلها بل مشروع قانون سيكون ملزماً لها في حال اقراره الا اذا قرر رأسها اي رئيس الولايات المتحدة ممارسة "الفيتو" عليه الامر الذي يمكنه من عدم تنفيذه. لكن الاسئلة التي تثيرها هذه الممارسة كثيرة. منها، الى متى يستطيع الرئيس استعمال الفيتو؟ ومنها ايضا ما هو تأثير مصالحه السياسية والانتخابية في الداخل الاميركي على موقفه من القانون المذكور بعد التصديق عليه؟

لماذا اثاره هذا الموضوع اليوم رغم انه طرح للتداول في الكونغرس منذ الثامن عشر من نيسان الماضي؟

لسبب واحد هو محاولة وضعه في اطاره الصحيح تلافياً لوقوع اللبنانيين وخصوصا المعارضين منهم لسوريا وتحديد المسيحيين في وهم الاعتقاد ان ساعة الخلاص من الاخيرة قد دقت وذلك بعدما اوحت تصريحات "زعيم" لبناني بارز مقيم في الخارج ان له دوراً ما في مشروع القانون المقدم للكونغرس من خلال التيار اللبناني المؤيد له في الولايات المتحدة وبعد زيارته الى عاصمتها واشنطن خلال الاشهر الاخيرة. والاطار الصحيح لمشروع القانون المذكور يفيد اولاً عن وجود تأييد واضح بل تبين له من اللوبي اليهودي الاميركي يمكن ان يترجم اقراراً له وتحوله تالياً قانوناً. وبفيد ثانياً ان دور لبناني اميركا فيه ليس اساسياً او حاسماً اذ انه ما كان ليقدّم وحظوظه في الاقرار ما كانت لتكون كبيرة لو لم يكن اليهود الاميركيون وراءه. ولا يعني ذلك انتقاصاً من هؤلاء اللبنانيين على الاطلاق وخصوصاً ان بعضهم خبير جداً في الوضع الاميركي وصاحب علاقات متنوعة في واشنطن وموثوق به من معظم متعاطي الشأن العام فيها من رسميين او غير رسميين. وكان يجدر بالدولة اللبنانية رغم الاختلاف مع هؤلاء في السياسة الاعتماد عليهم، الى جانب الطاقم الدبلوماسي الحالي صاحب الخبرة والاتصالات اللازمين في العاصمة الاميركية. ويعتقد ثالثاً ان اسرائيل ذات التأثير الواسع في الكونغرس وعليه او بعبارة اكثر تمهيداً ذات الحضور الكبيرة فيه باعتراف الجميع في واشنطن لا تمنع في اعطاء ذلك التيار وزعيمه اللبناني صدقية ولاسيما في ما يتعلق بالقضايا المعترض عليها التي تحصل على ارض لبنان. وكذلك بغية توظيف او بالاحرى الافادة من التيارات اللبنانية المعادية لسوريا او على الاقل المعارضة لها الامر الذي قد يحمل السوريين على تغيير الكثير من مواقفهم المتصلبة او على الاقل تعديلها. وترافق ذلك معلومات او معطيات قد تكون جزئية او مفلوطة تفيد ان التيارات المذكورة وطنية اي موجودة في داخل كل الطوائف والمذاهب اللبنانية من اسلامية ومسيحية في حين ان الحقيقة تشير الى ان العداء لسوريا او المعارضة لها قد يكونان واسعي الانتشار في اوساط الشعب اللبناني لكن الاستعداد لترجمتهما في صورة عملية يقتصر على فريق "ديني" او طائفي واحد او بالاحرى على جزء منه. هذا الفريق هو المسيحي. ولذلك اسباب متنوعة ليس الآن مجال شرحها فضلاً عن انها صارت معروفة من الجميع في الداخل والخارج. هل تتجاوز الادارة الاميركية مع مشروع القانون "المستهدف" سوريا في حال اقرار الكونغرس له؟

لا يمكن الجزم بذلك منذ الآن. فهي وجهت ولا تزال توجه الى سوريا انتقادات كثيرة وخصوصاً بعد الحادي عشر من ايلول الماضي رغم تعاونها مع واشنطن استخباراتياً في موضوع "القاعدة" وبن لادن لانها تعتبر هذا التعاون ناقصاً بعدم شموله "حزب الله" وفصائل فلسطينية عاملة في لبنان وسوريا بحمايتها ولانها تحملها مسؤولية اي عمل ضد اسرائيل في لبنان او منه. لكن ذلك لم يدفع الادارة المذكورة الى حسم الامور مع سوريا لاعتبارات متنوعة. وآخر دليل على ذلك التعاطي المرن رغم صراحته ومطالبته بمزيد من التعاون للبيان الذي اصدرته الخارجية قبل ايام مع سوريا وايران الاسلامية. وقد يعني ذلك ان الادارة الاميركية يمكن ان تستعمل قانون الكونغرس، اذا اقر، لممارسة مزيد من الضغوط على سوريا. وفي اي حال لا بد من الاشارة الى انه حتى لو وافقت هذه الادارة على القانون وعملت لتنفيذه، ولو قامت فغلت في لبنان باعمال تبرر هذا التنفيذ فان ذلك لن يغير الواقع الداخلي اللبناني السائد وخصوصاً منذ اتفاق الطائف لان امورا واوضاعاً كثيرة تغيرت في لبنان. وهذا يعني ان الذين يحاولون اظهار دور لهم في ما يعده الكونغرس لسوريا